الصباح الاقتصادية
AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4118 | الإثنين | 3 ربيع الآخر 1443 هـ | 8 نوفمبر 2021 م | السنة الرابعة عشرة

مؤشرات البورصة تتباين..و«العام» يرتفع 16.9 نقطة

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الأحد على ارتفاع مؤشر السوق العام 16ر9 نقطة ليبلغ مستوى 7218ر9 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر24 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 737ر6 مليون سهم تمت عبر 22917 صفقة نقدية بقيمة 102ر9 مليون دينار (نحو 318ر9 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 34ر5 نقطة ليبلغ مستوى 6113ر64 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر56 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 623ر8 مليون سهم تمت عبر 17901 صفقة نقدية بقيمة 58ر4 مليون دينار (نحو 181ر04 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الأول 39ر4 نقطة ليبلغ مستوى 7795ر08 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر51 في المئة من خلال 113ر8 مليون سهم تمت عبر 5016 صفقة بقيمة نقدية بلغت 44ر5 مليون دينار (نحو 133ر5 مليون دولار).

في موازاة ذلك انخفض مؤشر (رئيسي 50) نحو 39ر6 نقطة ليبلغ مستوى 6336ر31 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر62 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 440ر7 مليون سهم تمت عبر 10343 صفقة نقدية بقيمة 41ر4 مليون دينار (نحو 128ر3 مليون دولار).

بلغت أحجام التداول الإجمالية في البورصة بنهاية جلسة أمس نحو 737.67 مليون سهم، جاءت من خلال تنفيذ 22.917 ألف صفقة، حققت سيولة بقيمة 102.98 مليون دينار تقريباً.

وسجلت مؤشرات 6 قطاعات ارتفاعاً أمس بصدارة التكنولوجيا بنمو نسبته 5.77 %، فيما تراجع 6 قطاعات أخرى يتصدرها الخدمات المالية بنحو 0.74 %، في حين استقر قطاع الرعاية الصحية وحيداً.

وجاء سهم "الفجيرة" على رأس القائمة الخضراء للأسهم المدرجة بارتفاع نسبته 11.92 %، بينما تصدر سهم "الخليجية" القائمة الحمراء متراجعاً بنحو 6.41 %.

وتصدر سهم "جي إف إتش" نشاط التداول ببورصة الكويت على كافة المستويات، بأحجام بلغت 175.37 مليون سهم من خلال تنفيذ 3376 صفقة حققت سيولة بقيمة 17.37 مليون دينار؛ ليتراجع السهم في الختام بنسبة 6.05 %.

جلسة متباينة للبورصة

«مشاريع الكويت» تحقق 16.5 مليون دينار أرباحا صافية بنهاية الربع الثالث

أعلنت شركة مشاريع الكويت (القابضة) اليوم عن تحقيق صافي ربح بقيمة 16.5 مليون دينار كويتي (54.7 مليون دولار أمريكي) خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2021، بارتفاع نسبته 43 في المائة بالمقارنة مع صافي ربح بقيمة 11.5 مليون دينار كويتي (38.1 مليون دولار أمريكي) خلال نفس الفترة من العام الماضي بعد إعادة إدراج البيانات المالية.

وبلغت الأرباح الصافية للشركة خلال الربع الثالث من العام (الأشهر الثلاثة المنتهية في 30 سبتمبر 2021) 13.3 مليون دينار كويتي (44.1 مليون دولار أمريكي) بالمقارنة مع 2.3 مليون دينار كويتي (7.6 مليون دولار أمريكي) للفترة المماثلة من عام 2020.

ووصل إجمالي الأرباح التشغيلية خلال الأشهر التسعة الأولى من العام إلى 94.2 مليون دينار كويتي (312.2 مليون دولار أمريكي) بالمقارنة مع 86.3 مليون دينار كويتي (286.1 مليون دولار أمريكي) للفترة المماثلة من عام 2020، وهو ما يمثل ارتفاعاً نسبته 9 في المائة.

وبلغ مجموع الأصول المجمّعة خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي 10.1 مليار دينار كويتي (33.5 مليار دولار أمريكي) بالمقارنة مع 10.4 مليار دينار كويتي (34.5 مليار دولار أمريكي) كما في نهاية عام 2020.

وبمناسبة الإعلان عن هذه النتائج، قال نائب رئيس مجلس الإدارة (التنفيذي) في شركة مشاريع الكويت فيصل العيّار "أكدنا في منتدى الشفافية الماضي أننا نبقى على حذر في مقاربتنا للعام الحالي على خلفية استمرار تأثيرات انتشار وباء فيروس كورونا على العالم. في الوقت الذي سيستمر فيه الاقتصاد العالمي بمواجهة التحديات للعودة إلى المستوى الذي كان عليه قبل انتشار الوباء، فإننا نعتقد أن الأسوأ بات وراءنا الآن. ومع بدء البيئة الاقتصادية بإظهار بعض المؤشرات على الانتعاش، فإن أنشطتنا الرئيسية ولاسيما شركاتنا العاملة في قطاع الخدمات المالية تواصل تحقيق نتائج مالية إيجابية في هذا الربع من العام".

فيصل العيار

داعياً مساهميه لعقد عمومية غير عادية

«الوطني» يستهدف زيادة رأس المال المصرح به إلى مليار دينار

الزيادة تهدف إلى الوصول لرأسمال مصرح به يسمح بتوزيع أسهم منحة محتملة مستقبلا

دعا بنك الكويت الوطني مساهميه إلى عقد جمعية عامة غير عادية يوم الخميس الموافق 25 نوفمبر الجاري وذلك للموافقة على زيادة رأس مال البنك المصرح به إلى مليار دينار كويتي وتعديل بعض مواد عقد التأسيس والنظام الأساسي.

ويهدف البنك من زيادة رأس المال المصرح به من 750 مليون دينار كويتي حالياً إلى مليار دينار كويتي في حالة موافقة الجمعية إلى استيعاب أي توزيع أسهم منحة محتمل قد تقرها الجمعية العمومية خلال السنوات المقبلة.

ويدعو الوطني الجمعية العمومية لإقرار الزيادة المقترحة من أجل الوصول لرأس مال مصرح به يسمح بتوزيع أسهم منحة محتملة قد تقرها الجمعية العمومية مستقبلاً بينما لا يخطط البنك إلى زيادة رأس المال المصدر والمدفوع عن طريق إصدار أسهم حقوق أولوية في المدى القريب.

وقد دأبت الجمعية العامة لمساهمي بنك الكويت الوطني خلال السنوات الماضية على توزيع أسهم منحة بنسبة 5 % (بالإضافة إلى التوزيعات النقدية) وفي حالة الاستمرار بنفس النهج في المستقبل سوف يتخطى رأس المال المصدر والمدفوع 750 مليون دينار كويتي الأمر الذي يحتاج إلى زيادة رأس المال المصرح به.

ولا يسمح الفارق بين رأس المال المصدر والمدفوع ورأس المال المصرح به في الوقت الحالي بإصدار أسهم منحة في المستقبل من المحتمل أن تقرها الجمعية العمومية بنفس وتيرة التوزيعات السابقة.

وتحتفظ مجموعة بنك الكويت الوطني بمستويات رسملة مريحة حيث بلغ معدل كفاية رأس المال 18.1% بنهاية سبتمبر 2021 متجاوزاً الحد الأدنى للمستويات المطلوبة.

ويتمتع بنك الكويت الوطني بوضع مالي صلب تعكسه مستويات رسملة قوية ومعايير جودة أصول مرتفعة وقاعدة تمويل مستقرة، إلى جانب احتفاظ البنك بأعلى التصنيفات الائتمانية على مستوى كافة البنوك في المنطقة بإجماع وكالات التصنيف الائتماني العالمية والتي يدعمها مكانة البنك الريادية الممتدة لأكثر من 69 عاماً على مستوى الكويت والمنطقة، وفريق عمل يمتلك من الخبرات المصرفية التي تجعله بين الأفضل بالمنطقة بقيادة إدارة تنفيذية نجحت على مدار سنوات في رسم استراتيجيات مصرفية ناجحة ومتابعة تنفيذها بدقة ما ساهم في ترسيخ مكانة البنك الإقليمية والدولية.

البنك الوطني

«الغرفة»: الدراسات العالمية أثبتت أن المرحلة العمرية الأكثر إنتاجا بين 60 و70 عاما

أكد رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت محمد الصقر أن من حق الكويت التي استثمرت في الخبرات لديها أن تستمر في الاستفادة ممن تجاوزوا ال 60 عاما من العمر خصوصا أن الدراسات العالمية أثبتت أن المرحلة العمرية بين 60 و 70 عاما هي الأكثر إنتاجا.

وقال الصقر في تصريح صحافي أمس الأحد إن الكويت تنظر إلى قضية إصلاح هيكل العمالة والتركيبة السكانية كقضية وطنية مثلثة الأبعاد أولها أنها المدخل الأهم لإصلاح أوضاع الميزانية العامة والشرط الأساس لتعزيز الهوية الوطنية والجسر الذي تنتقل عليه الكويت لتكون دولة منتجين.

وأضاف أن هذه الأبعاد تتمثل في إصلاح هيكل العمالة والتركيبة السكانية ولا تكون "بقرارات مجتزأة وغير مدروسة" بل من خلال خطة متكاملة طويلة المدى تستند إلى احتياجات الكويت ونموذجها التنموي.

وأوضح أن البعد الثاني يتمحور حول أن معظم فرص العمل الناجمة عن "قرار الستين" لا تجتذب العمالة الوطنية في الوقت الراهن على الأقل مبينا أنه "كان الأجدى أن تتوجه الجهود نحو القضاء على ظاهرة تجارة الإقامات بعد أن كشفت جائحة كورونا عن حقائقها الصادمة وتداعياتها الخطيرة".

ولفت إلى أن "قرار الستين الجديد" خفض التكلفة على المشمولين به إلى النصف وخفض الضغط على منظومة الخدمات الصحية ولكنه لا يزال قرارا منفردا خارج سياق الخطة الشاملة لإصلاح التركيبة السكانية".

وقال الصقر إن "استثناء العمالة الوافدة في الدولة أمر مستغرب واستثناء حملة الجنسية الفلسطينية توجه كريم ومقدر ويجب أن يشمل حملة جنسيات عربية أخرى تعيش بلادهم ظروفا قاسية".

وتابع "يحدوني أمل كبير أن يكون للقيادة السياسية كلمة فصل في هذا الموضوع تعيد الأمور إلى مسارها العلمي في ضوء مصلحة الكويت وقيم العدالة والإنسانية".

أرباح «مدينة الأعمال» تقفز 234.8 % في 9 أشهر

أظهرت البيانات المالية لشركة مدينة الأعمال الكويتية العقارية ارتفاع أرباح الشركة في التسعة أشهر الأولى من العام الجاري بنسبة كبيرة بلغت 234.8% على أساس سنوي.

بحسب نتائج الشركة للبورصة الكويتية، أمس الأحد، بلغت أرباح الفترة 2.12 مليون دينار (7.04 مليون دولار)، مقابل أرباح التسعة أشهر الأولى من العام الماضي البالغة 633.25 ألف دينار (2.10 مليون دولار).

وقالت الشركة في البيان إن ارتفاع الأرباح خلال فترات المقارنة يعود بشكل أساسي إلى الزيادة في الموجودات المالية بالقيمة العادلة، وإيرادات الفوائد، وانخفاض تكلفة التمويل.وبلغ إجمالي الإيرادات التشغيلية للشركة في التسعة أشهر الأولى من العام الجاري نحو 5.34 مليون دينار، بالمقارنة مع 2.72 مليون دينار في الفترة ذاتها من عام 2020، بارتفاع نسبته 96.5%.

وحققت الشركة أرباحاً بقيمة 860.75 ألف دينار في الربع الثالث من العام الجاري، مقابل أرباح بنحو 383.59 ألف دينار في الفترة نفسها من العام الماضي، بارتفاع نسبته 124.4%.كانت أرباح الشركة قفزت بنحو كبير نسبته 404.3% في النصف الأول من العام الجاري؛ لتصل إلى 1.259 مليون دينار، مقابل 249.66 ألف دينار أرباح الفترة نفسها من عام 2020.

«أسواق المال» تطلق صفحة «المواقع» للشركات غير المرخصة

أطلقت هيئة أسواق المال اليوم عبر موقعها الإلكتروني صفحة مخصصة للشركات وأي جهات غير مرخصة تحت مسمى (المواقع غير المرخص لها بمزاولة أنشطة الأوراق المالية في دولة الكويت)، و يأتي اطلاق هذه الصفحة استكمالا للدور التوعوي والرقابي الذي تمارسه الهيئة في توعية جمهور المتعاملين بنشاط الأوراق المالية بالمنافع والمخاطر في الاستثمار في هذا النشاط، و الذي يتضمن إتاحة البيانات و المعلومات المتعلقة بالمواقع غير المرخص لها بمزاولة نشاط الأوراق المالية المنظمة في دولة الكويت، بالإضافة إلى توفير حماية للمتعاملين في نشاط الأوراق المالية، وضمان الالتزام بالقوانين واللوائح ذات العلاقة بهذا بالنشاط.

وتتيح الصفحة قائمة بالشركات وأي جهات غير مرخص لها من الهيئة بمزاولة أنشطة الأوراق المالية والتي يتم التحديث عليها بصفة دورية، مما يوجب على المستثمر ضرورة الرجوع إليها قبل اتخاذ قراره الاستثماري واستثمار أمواله لدى الغير، إلى جانب التحوط والتأكد بشكل مستمر من تراخيص الشركات حيث لا تشمل القائمة كافة الشركات والجهات غير المرخصة، علما بأن الهيئة تتخذ كافة الإجراءات القانونية حيال تلك الجهات، تنفيذا لما نصت عليه المادة (126) القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته حيث قررت ما يلي:

يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة آلاف دينار ولا تتجاوز خمسين ألف دينار كل من: 1) زاول نشاطا أو مهنة معينة دون الحصول على التراخيص من الهيئة وفقا لأحكام هذا القانون.

ولا يحول ذلك دون المساءلة التأديبية وتوقيع العقوبات التي يراها مجلس التأديب مناسبة.

علماً بأنه يجوز لمن ورد اسمه في القائمة مراجعة الهيئة والتعهد عن عدم تكرار الفعل المخالف والتوقف عن ارتكابه وذلك حتى تقوم الهيئة بدراسة رفع اسمه من القائمة.